



COSOB

لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها

تقرير سنوي
2005
كسوب



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها

التقرير السنوي

2005

لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها



الرئيس،

الجزائر في 12 أكتوبر سنة 2006

السيد رئيس الحكومة،

يشرفني أن أرفع إليكم التقرير السنوي للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها لسنة 2005 طبقاً لأحكام المادة 14 من القانون رقم 03 – 04 المؤرخ في 17 فبراير سنة 2003 الذي يعدل ويتمم المرسوم التشريعي رقم 93 – 10 المؤرخ في 23 مايو سنة 1993 والمتعلق ببورصة القيم المنقولة.

ويعالج هذا التقرير نشاط سوق بورصة القيم المنقولة خلال سنة 2005.

يمكن أن تعتبر سنة 2005، فيما يخص سوق الإصدارات السنوية، سنة توطيد السوق السنوية الجزائرية، وذلك من خلال المبلغ الذي تم إصداره وقدره 62.72 مليار دينار مقابل 44.89 مليار دينار في سنة 2004.

وتمثل الأموال التي تم رفعها في سنة 2005، بالفعل، رقما قياسيا.

يتعلق الأمر في هذا المجال بأول حدث ذي دلالة طرأ في هذه السوق. ويتمثل الحدث المعبر الثاني، لا ريب، في دخول أول مؤسسة خاصة هذه السوق. كما يعد ذلك سابقة في السوق المالية الجزائرية التي لم تسجل حتى ذلك العهد أي طلب من السوق تقدمت به مؤسسة خاصة.

إن ذلك يمثل الثقة التي يضعها المتعاملون الاقتصاديون في السوق السنوية وفي المتعاملين الذين ينشطونها ويؤطرونها.



لقد شهدت أسعار أسهم شركتي تسيير نزل الأوراسي وصيدال تقويما طفيفا في سنة 2005 وذلك بعد تدن شديد مقارنة بأسعار الإدخال. أما شركة الرياض-سطييف فإنها تشهد صعوبات مالية جمّة تجعل بقاءها في جدول التسعرة أمرا غير مضمون.

إن العدد المحدود جدا للسندات المسعرة في بورصة الجزائر لا يقدم للمستثمرين أي تنوع في فرص التوظيف الاستثماري.

وهكذا، فإن هذا النقص في تمويل سوق البورصة طوال سنوات عدة أثر تأثيرا سلبيا في ثقة المستثمرين إزاء فرص تطور سوق مالية حقيقية في الجزائر.

وعملا على تدارك هذه الوضعية، توصي لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بضرورة دراسة مدى ملاءمة اللجوء إلى سوق البورصة أثناء خوصصة المؤسسات العمومية الكبرى التي تستوفي شروط الإدخال في البورصة، وذلك من خلال تخصيص جزء من الرأسمال لجمهور المستثمرين.

وزيادة على تمويل سوق البورصة بسندات جديدة، فإن هذا الطرح يسمح بتشجيع تطور الشراكة العمومية.

غير أنه، ولكي يتم تحقيق هذه الأعمال ضمن ظروف مثلى، يجب أن تسيير السوق نفسها حسب مقاييس كفيلة بتلبية تطلعات المستثمرين والمؤسسات من حيث الفعالية والأمن والسيولة.

وفي هذا الإطار، عمدت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، بالتشاور مع المتعاملين في السوق، إلى تحديد مخطط عصرنة بورصة الجزائر وتطويرها.

ولقد لقي هذا المخطط موافقة وزير المالية والوزير المنتدب المكلف بالإصلاح المالي. ومن المقرر أن ينطلق هذا المخطط الذي يمتد على مدى عامين اثنين، في الفصل الأول من سنة 2007.



وتُظهر هذه السوق بذلك فرص التطور الواعدة التي ينبغي دعمها أكثر لكي تساهم بصفة معتبرة في تمويل الاستثمار، كما أن ذلك يمثل مورداً إضافياً في التمويل المصرفي للاقتصاد.

ويمكن أن يكون تطوير السوق السنديّة المرحلة الأولى في تطور الأسواق الماليّة ضمن سوق ناشئة وفتية على غرار سوقنا.

إن السوق السنديّة تتطور في الوقت الحاضر ضمن محيط ملائم يميّز بتحسينات ترتبت على عصرنّة المنظومة المصرفية، لا سيما من خلال تنفيذ منظومة الدفع الجديدة ومن خلال تسيير أمثل للمخاطر من قبل البنوك.

غير أنه ينبغي القيام بتحسينات في هذه السوق بواسطة السيولة والشفافية في المعاملات وفي توزيع المعلومات.

ومن جهة أخرى، فإن هذه السوق ما تزال بعيدة كل البعد عن سوق البورصة.

وتسعى لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها في الوقت الراهن إلى إيجاد علاقات تربط السوق السنديّة بسوق البورصة من أجل رفع الحواجز الموجودة بين هذين السوقين في أيامنا هذه.

وإذا كانت سوق السندات قد شهدت في سنة 2005 تطورا مُرضياً، فإن ذلك لم يتحقق في سوق الأسهم.

ويجدر التذكير، بادئ ذي بدء، بأنه لم يسجل أي إدخال جديد في البورصة طوال السنوات الخمس المتتالية الأخيرة.

وبهذه الصورة، ما تزال سوق البورصة تسيير بثلاثة سندات رأسمال ورسملة بورصية زهيدة، قدرها 10.4 ملايين دينار.



يهدف هذا المخطط إلى عصرنة سير بورصة الجزائر، لا سيما من خلال إدراج منظومة تداول إلكترونية، وتحديد الأعمال الواجب القيام بها قصد تموين السوق بسندات جديدة بانتظام.
إن هذا المشروع الكبير الرامي إلى عصرنة بورصة الجزائر وتطويرها سوف يتيح للجزائر امتلاك بورصة تتماشى والتطلعات المشروعة التي تتوق إليها ساحة مالية في بلد في حجم الجزائر وأهميتها.

تفضلوا السيد رئيس الحكومة بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

علي صادمي

الفصل الأول

تقديم لجنة تنظيم عمليات
البورصة ومراقبتها

الفصل الثاني

نشاطات سوق القيم المنقولة

الفصل الثالث

الوساطة في البورصة والبنى

الأساسية للسوق

الفصل الرابع

التعاون الدولي

ملاحق

مقدمة

الفصل الأول

تقديم لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها



تقديم لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها :

لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها التي أنشئت بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 مايو سنة 1993 والمتعلق ببورصة القيم المنقولة، المعدل والمتمم، هي سلطة ضبط مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

تتكون لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها من رئيس وستة (6) أعضاء.

يُعيّن رئيس اللجنة بمرسوم رئاسي لعهدتها أربع (4) سنوات.

ويُعيّن الأعضاء بحسب كفاءاتهم في مجال المالية والبورصة لمدة أربع (4) سنوات، عن طريق التنظيم، وتبعاً للتوزيع الآتي:

- قاض يقترحه وزير العدل،
- عضو يقترحه الوزير المكلف بالمالية،
- أستاذ جامعي يقترحه الوزير المكلف بالتعليم العالي،
- عضو يقترحه محافظ بنك الجزائر،
- عضو يُختار من ضمن مسيرّي الأشخاص المعنويين مُصدري القيم المنقولة،
- عضو يقترحه المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.

تخصّص للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها إعانة تمنحها إياها ميزانية الدولة وتتقاضى أتاوى على الأعمال والخدمات التي تؤديها أثناء ممارسة صلاحياتها. وتُحدّد قواعد أساس هذه الأتاوى وحسابها وتحصيلها عن طريق التنظيم.

وتتولى اللجنة مهمة تنظيم سوق القيم المنقولة ومراقبتها بالسهر خصوصاً على ما يأتي:

1- حماية المستثمرين في القيم المنقولة:

تسهر لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها على حماية المستثمرين بتسليم تأشيرة على المذكرات الإعلامية التي تعدّها كل مؤسسة تلجأ علانية إلى الادخار بمناسبة إصدار قيم منقولة أو إدخال في البورصة أو بمناسبة إجراء عمليات عروض عمومية.

وتقوم اللجنة، زيادة على هذه المراقبة القبلية على الإعلام، بممارسة مراقبة بعدية على الشركات المقبولة في جدول التسعرة وتنصبّ على المنشورات القانونية والتنظيمية التي تخضع لها هذه الشركات: الكشوف المالية والتقارير السنوية خصوصاً.

ولا تتضمن تأشيرة اللجنة تقديراً لنوعية العملية التي يقرها المصدر، بل تعني أن المعلومة التي تتضمنها المذكرات الإعلامية ملائمة ومتسقة وكافية لتمكين المستثمر من اتخاذ قراره بالاكتتاب أو باقتناء قيم منقولة عن سابق علم ودراية.

2- حسن سير سوق القيم المنقولة وشفافيتها:

تهدف مراقبة السوق أساساً إلى ضمان نزاهة سوق القيم المنقولة وأمنها من خلال مراقبة نشاطات الوسطاء في عمليات البورصة، وماسكي الحسابات-حافضي السندات، وشركة تسيير بورصة القيم، والمؤتمن المركزي على السندات، وهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة.

وتسمح هذه المراقبة للمكلف بالضبط بالتأكد مما يأتي:

احترام الوسطاء في عمليات البورصة القواعد الرامية إلى حماية السوق من كل سلوك تدليسي أو غير منصف،
سير السوق حسب القواعد التي تضمن الشفافية وحماية المستثمر،
القيام بإدارة السندات وتسييرها وفق الأحكام القانونية والتنظيمية التي تحكمها.

1-سلطات اللجنة:

لقد زوّد المشرع اللجنة، لتمكينها من القيام بمهامها، بسلطات تنظيمية وسلطات اعتماد ومراقبة وتحقيق وتأديب وتحكيم.



السلطة التنظيمية:

تقوم اللجنة، في إطار التشريع الذي يحكم السوق المالية، بإعداد أنظمة تخضع إلى موافقة الوزير المكلف بالمالية ويتم نشرها في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

وتتعلق الأنظمة التي يتم سنّها على الخصوص بما يأتي:
القواعد المهنية المطبقة على الوسطاء في عمليات البورصة، وعلى هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، وعلى ماسكي الحسابات-حافضي السندات،
واجبات الإعلام التي تتعين على الشركات القيام بها عند إصدار قيم منقولة من خلال اللجوء العلني للاذخار،
تسيير حافظة القيم المنقولة
قواعد عمل شركة تسيير بورصة القيم والمؤتمن المركزي على السندات.

سلطة الاعتماد والتأهيل:

تعتمد اللجنة:
الوسطاء في عمليات البورصة،
شركات الاستثمار ذات الرأسمال المتغير والصناديق المشتركة للتوظيف.
السندات.

سلطة المراقبة والتفتيش والتحقيق:

تسمح هذه السلطة للجنة بالتأكد خصوصا مما يأتي:
احترام المتدخلين في السوق الأحكام القانونية والتنظيمية التي تحكم السوق،
امتثال الشركات التي تطلب اللجوء العلني للاذخار لواجبات الإعلام التي تخضع لها،
إدراج التصويبات في حالة معاينة مخالفات.

وتؤهل اللجنة، من أجل تنفيذ مهمة المراقبة والحراسة، لإجراء تحقيقات لدى شركات أو مؤسسات مالية معنية بعملية ما على القيم المنقولة.



السلطة التأديبية والتحكيمية:

تُنشأ ضمن لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها غرفة تأديبية وتحكيمية تضم الرئيس وعضوين (2) يُنتخبان من ضمن أعضاء لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، وقاضيين (2) يعينهما وزير العدل. ويتولى رئيس لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رئاسة الغرفة.

–في المجال التأديبي، تختص الغرفة بدراسة كل إخلال بالالتزامات المهنية والأدبية للوسطاء في عمليات البورصة، وكذا كل مخالفة للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليهم.

–في مجال التحكيم، تختص الغرفة بدراسة كل نزاع تقني يترتب على تفسير القوانين والتنظيمات التي تحكم سير سوق البورصة، ويحدث:

- بين الوسطاء في عمليات البورصة،
- بين الوسطاء في عمليات البورصة وشركة تسيير بورصة القيم المنقولة،
- بين الوسطاء في عمليات البورصة وزبائنهم،
- بين الوسطاء في عمليات البورصة والشركات المُصدرة.

وللجنة، من أجل القيام بعملها، أمانة تزود بمصالح إدارية وتقنية، تتكون من:

- أمين عام،
- مستشارين يوضعون لدى الرئيس،
- ثلاث (3) مديريات (الشؤون القانونية والإدارية، العمليات والمعلومات المالية، تطوير السوق ومراقبتها).

الفصل الثاني

نشاطات سوق القيم المنقولة



نشاطات سوق القيم المنقولة : 1- سوق الأسهم

شهد نشاط السوق الثانوية في مجموعه انحسارا مقارنة بسنة 2004.

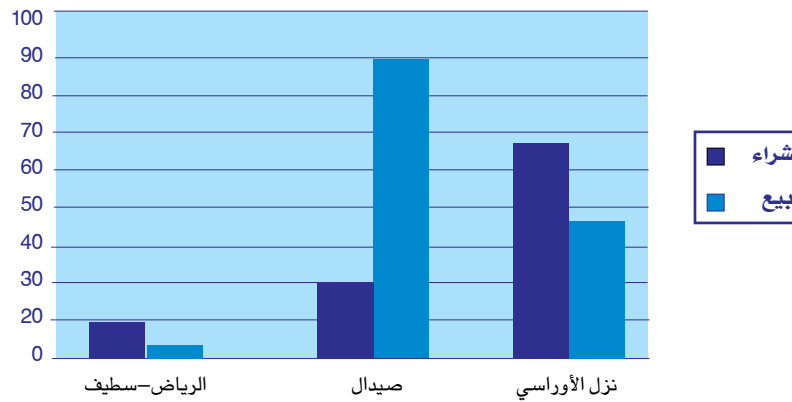
ولم يُسجَل في سنة 2005 أي إدخال في البورصة، ولا توجد إلا ثلاث (3) قيم مسعرة في بورصة الجزائر: ويتعلق الأمر بسندات رأسمال الرياض-سطييف ومؤسسة تسيير نزل الأوراسي وصيدال. ويجدر التذكير أن الرصيد المتدفق الموضوع في السوق يمثل نسبة 20% من رأسمال هذه الشركات، أي بقيمة رسملة بورصية قدرها مليارا (2) دينار.

2-الأوامر المقدمة في السوق:

لقد عُرِض في السوق أثناء سنة 2005، ما مجموعه 226 أمرا (كل السندات مجتمعة) تتوزع كما يأتي:

السندات	شراء	بيع
الرياض-سطييف	5	1
صيدال	19	90
نزل الأوراسي	66	45
المجموع	90	136

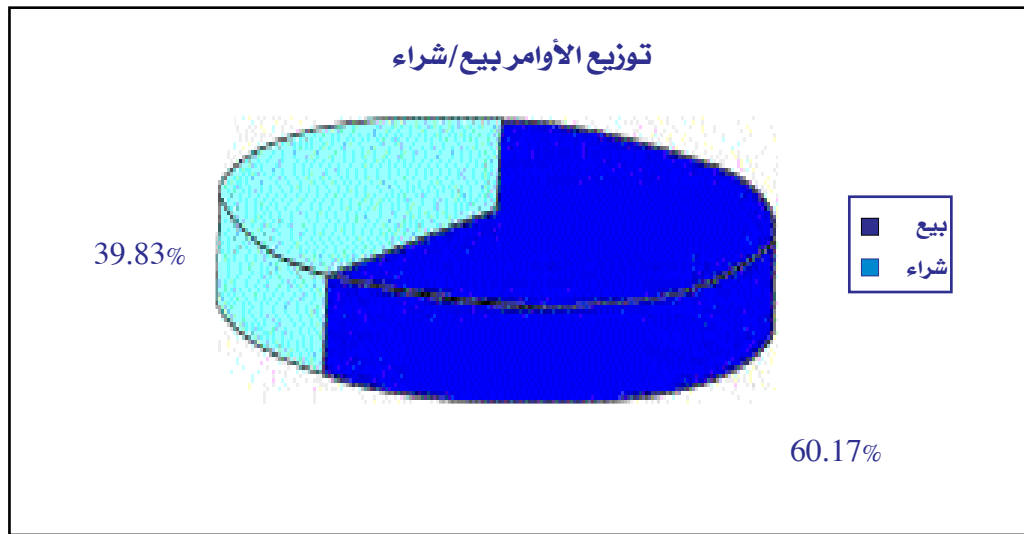
عدد السندات المعروضة في السوق





وتمثل أوامر البيع نسبة 60.17% من مجموع الأوامر المعروضة في السوق.

يبين الرسم البياني الآتي حصة كل فئة من الأمرين الاثنيتين:



وعلى سبيل التذكير فلقد عُرِضَ في سنة 2004 عدد 820 أمر في السوق، وهو ما يمثل انخفاضا نسبته 72.43%.

وكانت أوامر البيع قد بلغت في سنة 2004 عدد 676 أمرا، أي ما يمثل 82% من مجموع الأوامر المعروضة أثناء السنة نفسها.

2-2 حجم العرض والطلب

بلغ الحجم الإجمالي للعرض والطلب الذي أثمر عن نشاط البورصة في سنة 2005 فيما يخص مجموع سندات رأس المال 229.374 سهم، يتوزع على النحو الآتي:

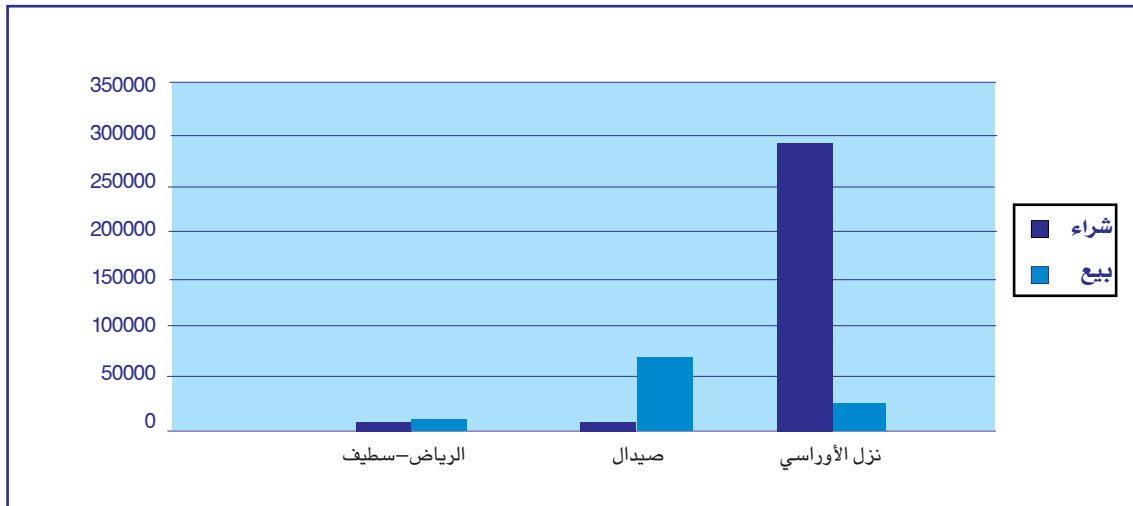
السندات	شراء	بيع
الرياض-سطيح	5000	4
صيدال	17.373	17.207
نزل الأوراسي	178.005	11.780
المجموع	200.378	82.991

يبين الجدول أعلاه أن السوق نزاعة إلى الشراء على صعيد الحجم وفيما يخص كل سند.

لقد تم تقديم حجم طلب قدره 200.378 سهم للبيع مقابل 307.273 سهم في سنة 2004، أي بمعدل انخفاض نسبته . 34.80 %
وبلغ العرض الإجمالي المسجل في سنة 2005 عدد 28.991 سهم مقابل 104.481 سهم، في سنة 2004، أي بمعدل انخفاض نسبته . 72.25 %

أما فيما يخص الحجم المتبادل، فإن السوق لم تتمكن إلا من امتصاص 13.487 سهم، أي ما يمثل 6.73 % من الطلب و % 46.52 من العرض المقدم في سنة 2005.

ويمثل الجدول أدناه توزيع العرض والطلب حسب كل سند:



1-3 تطور الأسعار:

يستند تحليل تطور الأسعار إلى ملاحظة مؤشرين (2) رئيسيين، وهما: مستوى الأسعار مقارنة إلى سعر الإدخال، تذبذب الأسعار.



2.1-2 مستوى الأسعار:

شهدت أسعار سندات رأس المال، أثناء سنة 2005، مستويات مختلفة.

تذبذبت أسعار سندات صيدال ونزل الأوراسي ضمن الفوارق الآتية:

2005	2004	
-	50-1000	الرياض-سطيف
360-345	360-345	صيدال
300-265	280-260	نزل الأوراسي

أما فيما يخص سند رأسمال الرياض-سطيف فإنه لم يسجل أية تسعيرة طوال سنة 2005 كما يبين الجدول أعلاه ذلك.

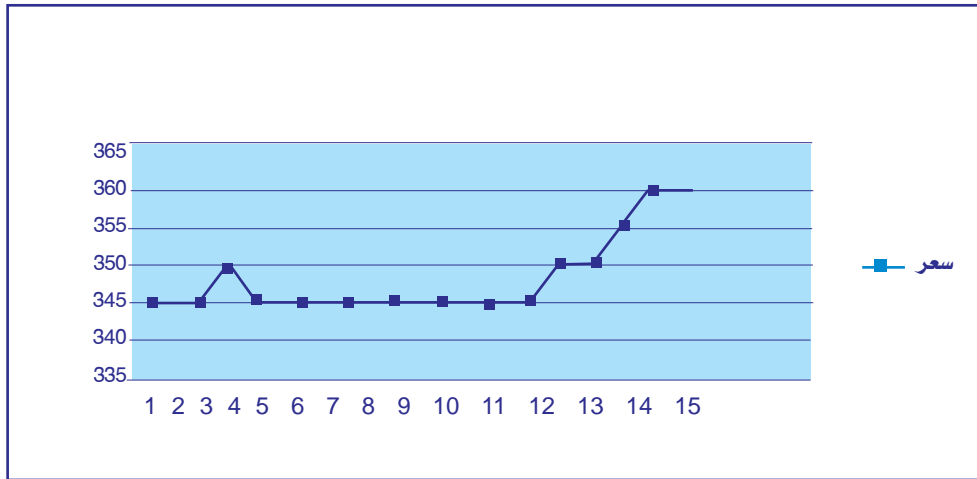
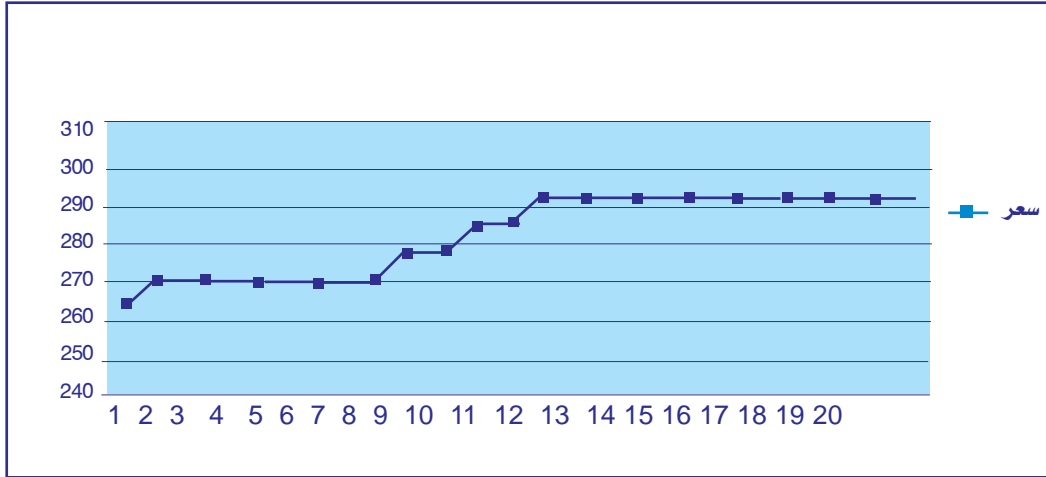
وتبرز الفوارق المبينة أعلاه تغييراً في الأسعار ينزح إلى الانخفاض بنسبة 57% فيما يخص سند صيدال و 34% فيما يخص سند نزل الأوراسي، مقارنة إلى أسعار الإدخال التي كانت على الترتيب، 800 دج و 400 دج.

وكان متوسط الأسعار المسجلة أثناء سنة 2005، 290 دج و 349 دج، فيما يخص سندات رأسمال نزل الأوراسي وصيدال، على الترتيب.

1-2-3 تذبذب الأسعار:

كان التذبذب الذي يُقاس به مدى اتساع الفوارق في الأسعار أثناء سنة 2005 حسب الجدول السابق بيانه كما يأتي:

- 15 دج فيما يخص سهم صيدال، مقابل 20 دج في سنة 2004،
- 35 دج فيما يخص سهم نزل الأوراسي، مقابل 20 دج في سنة 2004.



أما فيما يخص تواتر الجلسات المجدية والمثمرة التي سُجِّلت حسب كل سند على مدى 52 جلسة طوال السنة، فهي كما يأتي:

- 0 – جلسة فيما يخص سهم الرياض-سطييف (مقابل 10 جلسات في سنة 2004)،
- 20 – جلسة فيما يخص سهم نزل الأوراسي (مقابل 37 جلسة في سنة 2004)،
- 15 – جلسة فيما يخص صيدال سهم (مقابل 10 جلسات في سنة 2004).



تجدر الإشارة إذن، إلى أن عدد الجلسات غير المجدية كان قد هيمن طوال سنة 2005 بالنسبة إلى السندات الثلاثة المسعرة. وانخفض بذلك عدد هذه الجلسات المجدية بنسبة:

100 % - إلى سند الرياض - سطيف،
45.94 % - بالنسبة إلى سند نزل الأوراسي.

غير أن هذا العدد كان قد سجل نسبة ارتفاع قدرها 50 % بالنسبة إلى سند صيدال.

1 - 4 المعاملات المنجزة:

بلغ حجم السندات المتبادلة 13.487 سهم من مجموع 200.378 سهم معروض للشراء و 28.991 سهم معروض للبيع.

ويعتبر هذا الحجم الذي تم تبادله ضعيفا مقارنة بحجم السندات المعروضة في سنة 2004 حيث سجل حجم تبادل قدره 22.183 سهم من مجموع 104.481 سند معروض.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الحجم المتبادل يطابق ما يأتي:

07 سند فيما يخص أسهم الرياض - سطيف،
5.2457 سند فيما يخص أسهم صيدال، وهو ما يمثل 38.88 % من مجموع الذي تم تبادله،
8.2427 سند فيما يخص أسهم نزل الأوراسي، وهو ما يمثل 61.11 % من مجموع الذي تم تبادله.

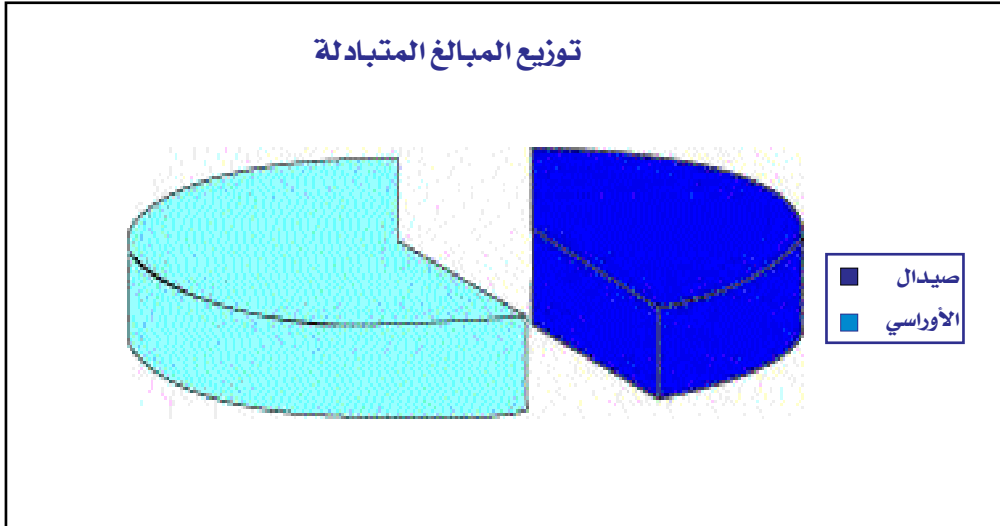
وسجل حجم السندات المتبادلة إذا ما قورن بحجم سنة 2004 ما يأتي:
7 انخفاض نسبته 100 % فيما يخص الرياض - سطيف، و 52.75 % فيما يخص نزل الأوراسي،
7 ارتفاع نسبته 194.49 % فيما يخص صيدال.



وبلغت المعاملات المنجزة، من حيث القيمة المتبادلة، مجموع 4.188.200 دج (مقابل 8.4 مليون دج في سنة 2004) تتوزع كما يأتي:

2.358.995 7 دج فيما يخص سند "الأوراسي"، أي نسبة % 57.70 من المبلغ الإجمالي (مقابل 4.7 مليون دج في سنة 2004)،
1.829.205 7 دج فيما يخص سند "صيدال" أي نسبة (% 42.30 مقابل 0.6 مليون دج في سنة 2004)،
0 7 دج فيما يخص سند "الرياض-سطيف" (مقابل 3 ملايين دج في سنة 2004).

يبين الرسم البياني الآتي حصة كل سنة بالنسبة إلى المبلغ الإجمالي المتبادل:



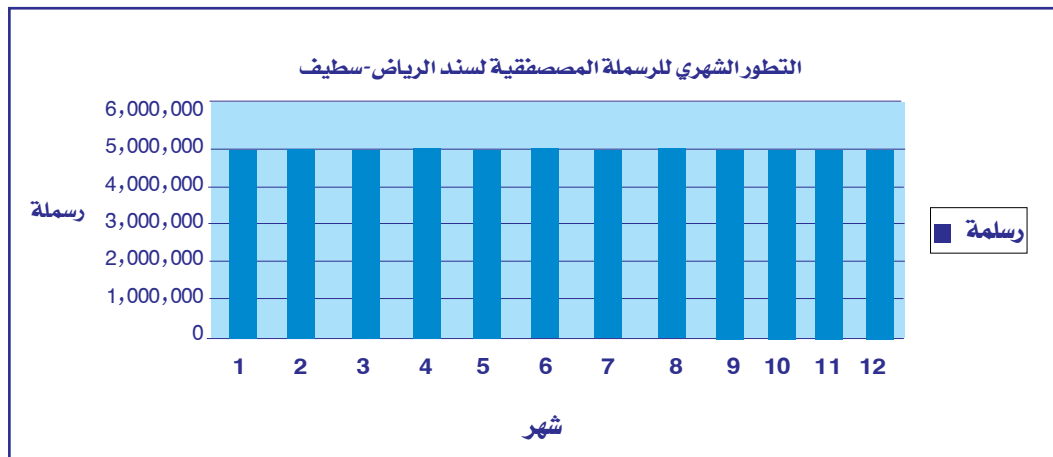
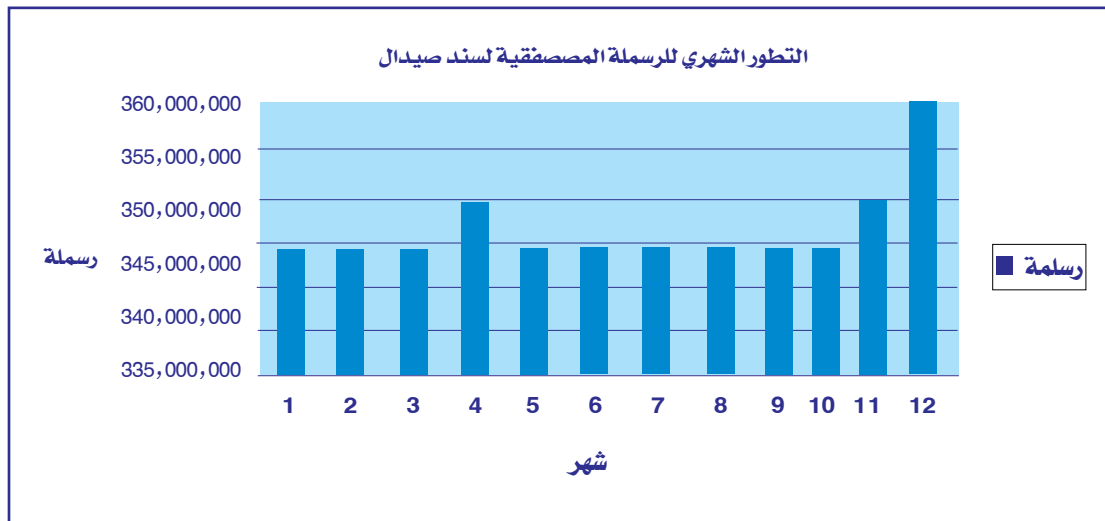
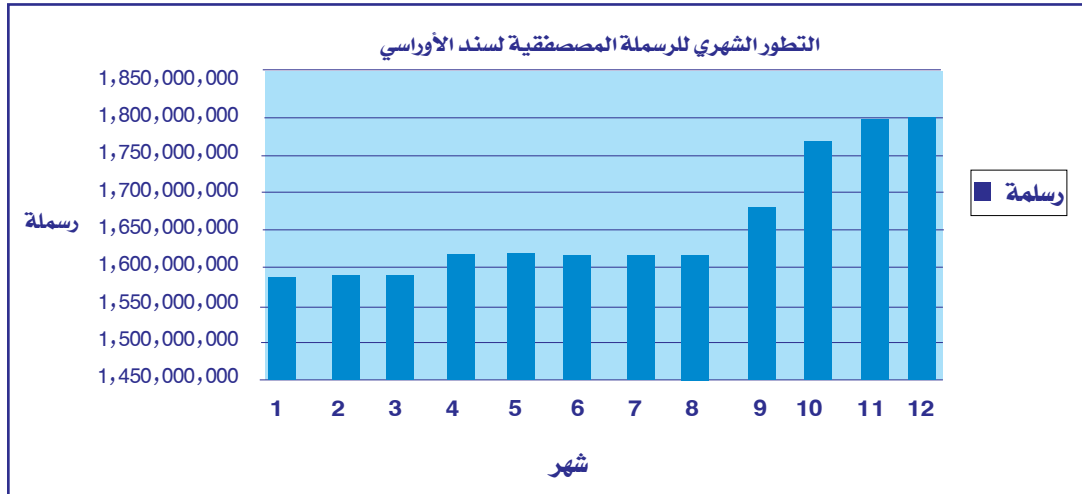
5-1 الرسملة البورصية:

بلغت الرسملة المصفقية (في البورصة) مع نهاية سنة 2005 مبلغ عشرة ملايين وأربعمائة مليون دينار (10.400.000.000 دج) يتوزع كما يأتي:

1.800.000.000 7 دج فيما يخص سند الأوراسي،
5.000.000.000 7 دج فيما يخص سند الرياض-سطيف،
3.600.000.000 7 دج فيما يخص سند صيدال.



ويُمثل التطور الشهري للرسملة المصفقية بالنسبة إلى كل سند بالرسوم البيانية الآتية





6- الأحداث المسجلة على السندات:

عمدت البورصة أثناء سنة 2005 إلى تنفيذ قرار الرياض-سطييف بتجزئة سندها (من خلال قسمته على خمسة).

وأصبحت المعاملات على سند الرياض-سطييف، منذ الجلسة رقم 517 بتاريخ 5 ديسمبر سنة 2005، تجري على أساس قيمة اسمية مبلغها 200 دج بدل 1000 دج.

2- السوق السنديّة:

شهدت السوق السنديّة إصدارات معتبرة أثناء سنة 2005 حيث أُصدرت سبعة (7) قروض سنديّة خلال السنة.

ولقد تم رفع مبلغ 62.72 مليار دينار في سنة 2005 مقابل مبلغ 44.89 مليار دينار في سنة 2004، أي تسجيل ارتفاع نسبته 40 %

ويجسد هذا التطور الكبير اللجوء المتزايد من المؤسسات الكبرى إلى التمويل من السوق السنديّة.

وهكذا أصبحت السوق السنديّة واقعا معيشيا في المنظومة الماليّة الجزائريّة.

1- 2- العمليات المنجزة

2-2 قروض سونلغاز السنديّة:

أصدرت شركة سونلغاز قرضين سنديين (2). أُصدر أولهما في شهر مارس من سنة 2005 وثنائيهما أثناء شهري مايو ويونيو من السنة نفسها. وكان هذان القرضان يهدفان إلى تمويل الاستثمارات المتصلة بإنتاج الكهرباء ونقل الكهرباء والغاز وتوزيعهما. ولقد أدرج القرض الأول، للمرة الأولى، آجال استحقاق تمتد على مدى إحدى عشرة سنة.



ويجدر التذكير في هذا الصدد بتمديد آجال استحقاق القروض السنوية المُصدرة التي تنحو نحو القيام بدور التمويل على المدى الطويل الذي يقوم به القرض السندي.

وتضمّن القرض السندي الأول مبلغ عشرة (10) ملايين دينار.

واشتمل هذا القرض المخصص للبنوك وللمستثمرين المؤسستين دون سواهم، على جزءين (2) اثنين: 7 جزء أول مبلغه مليار وثمانمائة مليون دينار بفائدة اسمية نسبتها 3.5% ومدة إنضاج قدرها سبع (7) سنوات. ويتعلق الأمر بإعادة فتح السند بسبع (7) سنوات و الذي أصدرته الشركة في شهر ديسمبر من سنة 2004، 7 جزء ثان مبلغه ثلاثة ملايين وثلاثمائة مليون دينار بفائدة اسمية نسبتها 4.2% ومدة إنضاج قدرها إحدى عشرة (11) سنة.

واشتمل القرض السندي الثاني على مبلغ خمسة عشر مليارا وتسعة ملايين دينار. وكان هذا القرض السندي الموجه إلى الجمهور قد شهد إقبالا منقطع النظير إلى درجة أن مدة الاكتتاب المقررة على مدى شهر كامل أُقفلت بعد خمسة عشر (15) يوما من افتتاحها. وكان هذا القرض الذي تبلغ مدة إنضاجه ست (6) سنوات مقرونا بنسبة سنوية تدرّجية (3.50% و 3.75% و 4.00% و 4.25% و 5.00% و 7.00%).

2-1-2 قروض شركة الخطوط الجوية الجزائرية السنوية:

عادت شركة الخطوط الجوية الجزائرية إلى السوق المالية في سنة 2005 بإصدار قرض سندي مبلغه اثنا عشر مليارا وثلاثمائة وعشرون مليون دينار. وسمحت الأموال المرفوعة للشركة بتمويل عملية اقتناء طائرات جديدة.

واشتمل هذا القرض الموجه للبنوك والمستثمرين المؤسستين على مدة إنضاج قدرها ست (6) سنوات ونسبة فائدة سنوية قدرها 4%.



3-1-2 قروض اتصالات الجزائر السنديّة:

يتعلق الأمر بالنسبة لهذه الشركة بأول لجوء إلى السوق المالية.

أصدرت اتصالات الجزائر قرضا سنديا مبلغه ستة ملايين وخمسمائة مليون دينار. وكانت الأموال المرفوعة موجهة إلى تمويل اقتناء تجهيزات جديدة تهدف أساسا إلى عصنة شبكتها الخاصة بالهاتف النقال.

واشتمل هذا القرض المخصص للبنوك وللمستثمرين المؤسستين على جزءين (2) اثنين:
7 جزء أول بمدة إنضاج قدرها سنتان (2) ونسبة فائدة اسمية قدرها 2.75%.
7 جزء ثان بمدة إنضاج قدرها ثلاث (3) ونسبة فائدة اسمية قدرها 3.00%.

4-1-2 قروض المؤسسة الوطنية للحفر السنديّة:

لجأت المؤسسة الوطنية للحفر، وهي فرع من فروع سوناطراك، تتدخل في مجال القطاع شبه البترولي، هي أيضا، وللمرة الأولى إلى السوق السنديّة من خلال الشروع في اقتراض مبلغه ثمانية (8) ملايين دينار.

واشتمل هذا القرض المخصص للبنوك وللمستثمرين المؤسستين أيضا، على جزءين (2) اثنين:
7 جزء أول مبلغه أربعة ملايين وثمانين مليون دينار (4.08 مليار دج) بنسبة فائدة اسمية قدرها 3.00 % ومدة إنضاج قدرها خمس (5) سنوات.
7 جزء ثان مبلغه ثلاثة ملايين وتسعمائة وعشرون مليون دينار (3.92 مليار دج) بنسبة فائدة اسمية قدرها 3.50 % ومدة إنضاج قدرها ست (6) سنوات.

ويجدر التذكير بأن هذا القرض يستفيد من الكفالة الشخصية والمتضامنة من شركة سوناطراك، وذلك فيما يخص مجموع المبلغ المقرض والقسيّات المرتبطة به.



2-1-5 قرض سيفيتال السندي:

سيفيتال هي الشركة الأولى من القطاع الخاص التي تلجأ إلى السوق السنديّة من أجل رفع أموال لتمويل قسم من مخطط تطويرها على مدى السنوات الثلاث القادمة. وتمثل سيفيتال مجموعة صناعية مندمجة يقوم نشاطها في الوقت الراهن على تكرير الزيت والسكر. ويكاد يكون وضعها في سوق المواد الغذائية الأساسية مهيمنا تماما.

وبلغ القرض المُصدر خمسة ملايين دينار مشفوعا بضمان يتألف من رهون العقارية وrehون الحيازية على ممتلكات الشركة العقارية وتجهيزاتها.

ويتضمن جزءين مشفوعين بخيار "التحصيل المسبق" بموافقة الحائز مع نهاية السنة الثالثة فيما يخص سندات الجزء الأول ومع نهاية السنة الرابعة فيما يخص سندات الجزء الثاني.

تبلغ مدة سندات الجزء الأول خمس (5) سنوات ونسبة فائدة اسمية قدرها 3.75% وتبلغ مدة الجزء الثاني ست (6) سنوات ونسبة فائدة اسمية قدرها 4.00%.

وهكذا أصبح اللجوء المتزايد من المؤسسات العمومية إلى السوق السنديّة يمارس تأثيرا إيجابيا على القطاع الخاص. ويسجل دخول سيفيتال إلى هذه السوق مرحلة الانتقال من وضعية الانتظار (من القطاع الخاص) إلى إرادة المشاركة في انبثاق سوق مالية جزائرية.

3-الإعلام الدوري والمستمر:

يتعين على الشركات المسعرة أن تقوم عملا بالنظام رقم 2000-02 المؤرخ في 2 يناير سنة 2000 بنشر كشوفها المالية السداسية والسنوية ونشر رأي محافظ أو محافظي الحسابات في صحة هذه الكشوف وقانونيتها. كما يتعين عليها أن تُعلم الجمهور بكل معلومة مهمة أو بأي حدث يؤثر في نشاط الشركة أو في وضعيتها المالية.



ولم يُسجل في سنة 2005 تحسّن كبير في نشر وتوزيع المعلومات الموجهة إلى المساهمين والجمهور عموماً. وما تزال الشركات المسعرة تكتفي بنشر بلاغات صحفية لا يسمح السند الذي تُوزع به وعدد نشراتها بتوزيع المعلومات بالشكل الفعلي والواسع. ويجدر التذكير باستثناء مؤسسة تسيير نزل الأوراسي من ذلك حيث قامت ببذل جهد كبير من خلال تنويع أسانيد التوزيع وعدد النشرات (الجمعية العامة المنعقدة في شهر مايو سنة 2005).

تضمنت البلاغات الصحفية المنشورة استدعاء الجمعيات العامة للانعقاد، والكشوف المالية الرئيسية (الأصول والخصوم و جدول حساب النتائج) مرفقة بالكيفيات والتفاصيل المتعلقة بدفع أرباح الأسهم، إلخ...

وتميزت سنة 2005، في مجال المعلومات المهمة التي نشرتها الشركات المسعرة بما يأتي:

- القرار الذي اتخذته الصندوق الجزائري الكويتي القاضي باقتناء حصة في رأسمال مؤسسة تسيير نزل الأوراسي، وتم بعدئذ تجميد هذه العملية بناء على طلب من هذا الصندوق.
- التغيير الذي حدث في المديرية العامة لشركة الرياض-سطيّف.



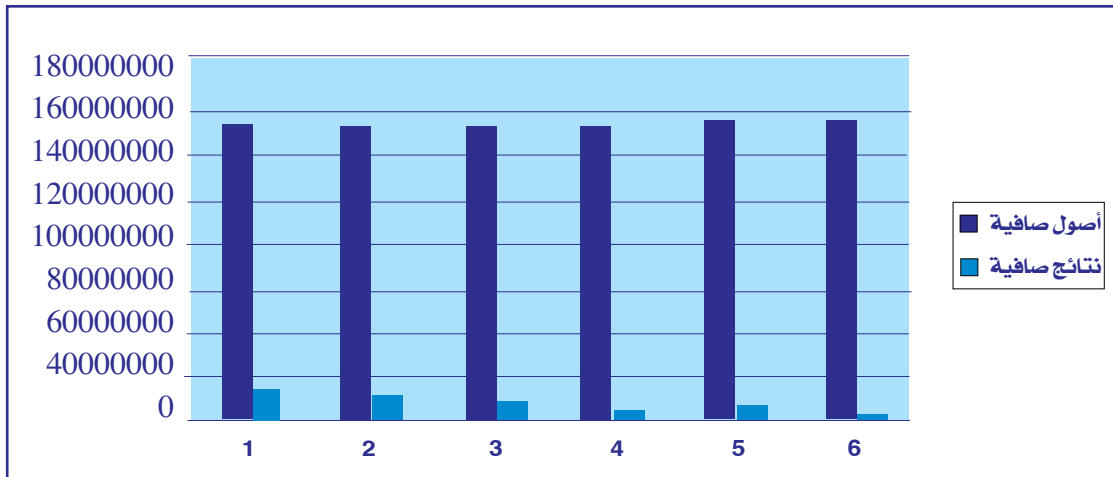
هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة:

لم يشهد قطاع هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة أي تطور في سنة 2005. كما أن شركة الاستثمار ذات الرأسمال المتغير الوحيدة الموجودة "سليم" التي اعتمدت في سنة 1998 لم تفتح على الجمهور وذلك رغم وجود السندات - وهي سندات دين أساسا- التي تمكنها من تكوين حافطة سندات كافية من أجل فتحها على الجمهور.

وسجلت هذه الشركة انخفاضا معتبرا في نتائجها (67%) أثناء تلك السنة المالية، ويكون مرد ذلك، بحسب مسيرها، إلى ضآلة نسبة التوظيف التي انخفضت إلى 2.5% في سنة 2005 مقابل 5% في سنة 2004.

تطورت نتائج شركة الاستثمار ذات الرأسمال المتغير سليم وأصولها الصافية كما يأتي:

تطور نتائج شركة الاستثمار ذات الرأسمال المحدود سليم						
المؤشرات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الأصول الصافية	161.871.927	60.500.370	158.426.298	157.470.669	160.083.901	160.154.600
النتيجة الصافية	11.618.935	9.473.205	8.049.781	3.454.322	4.628.081	1.525.939



الفصل الثالث

الوساطة في البورصة والبنى الأساسية للسوق

الوساطة في البورصة و البنى الأساسية للسوق :
1- الوسطاء في عمليات البورصة:

1 - 1 اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة وتسجيل المفاوضين:

على إثر تسليم لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها الاعتمادات الستة (6) بصفة وسيط في عمليات البورصة في سنة 2004 قُيِّدَت عدة تسجيلات للمفاوضين أثناء سنة 2005، وذلك بالنسبة للبنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-البنك.

البنك	تاريخ التسجيل	رقم مقرر لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها
البنك الوطني الجزائري	2005/07/28	009/05
القرض الشعبي الجزائري	2005/07/28	010/05
بنك التنمية المحلية	2005/07/28	011/05
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	2005/10/19	012/05
	2005/10/19	013/05

يجدر التذكير بأن لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها لم تستلم أي طلب اعتماد للوساطة في عمليات البورصة في سنة 2005.
1-2 تأهيل ماسكي الحسابات - حافظي السندات:
لم يُسجَل في سنة 2005 إلا طلب واحد للتأهيل بصفة ماسك الحساب-حافظ السندات تقدم به البنك الوطني لباريس -الجزائر BNP Paribas El Djaza الذي وافقت عليه اللجنة بتاريخ 17 نوفمبر سنة 2005.



3 - 1 عمليات التفتيش والتحقيق:

عملا على التأكد من مراعاة الأحكام القانونية والتنظيمية التي تحكم الوسطاء في عمليات البورصة وماسكي الحسابات - حافظي السندات، قامت مصالح مديرية تطوير السوق ومراقبتها بمهام تقييمية لدى ماسكي الحسابات - حافظي السندات المؤهلين ولدى الوسطاء في عمليات البورصة المعتمدين من لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، وهي بنك التنمية المحلية والبنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وبنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الجزائر الخارجي.

وانصبت هذه المهام أساسا على تقييم عملية تنصيب هياكل الوسطاء في عمليات البورصة وماسكي الحسابات - حافظي السندات، وذلك استنادا إلى العناصر المقدمة في ملفات الاعتماد والتأهيل.

وأفضت هذه المهام إلى النتائج الآتية:

● في مجال الوسائل البشرية:

يتوفر لدى كل البنوك المعتمدة و/أو المؤهلة شخص أو شخصان اثنان معينين في كل هيكل من هياكل الوسطاء في عمليات البورصة وماسكي الحسابات - حافظي السندات.

● في مجال الوسائل المادية:

تحوز هياكل الوسطاء في عمليات البورصة وماسكي الحسابات - حافظي السندات الحد الأدنى من الوسائل المادية الضرورية للشروع في نشاطاتها. ويجب أن يتم تطوير هذه الوسائل في المستقبل بحسب تطور حجم الأعمال.



• في مجال وسائل الإعلام الآلي:

تسمح وسائل الإعلام الآلي الموضوعية تحت تصرف هياكل الوسطاء في عمليات البورصة وماسكي الحسابات-حافظي السندات لدى البنوك بالتكفل الملائم بهذين النشاطين.

وفيما يخص اقتناء برمجيات الإعلام الآلي لتسيير السندات التي تمثل أداة ضرورية للتسيير الأنجع لنشاط مسك الحسابات، فلم يقتن أي بنك هذه البرمجيات باستثناء بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

1-4 شركات الوسطاء في عمليات البورصة قيد التصفية:

فيما يخص الشركات السابقة للوسطاء في عمليات البورصة الموجودة قيد التصفية والتي أجريت بشأنها عمليات التفتيش في سنة 2004 فلقد أنجزت أثناء السنة متابعة عن بُعد حول حالة تقدم أشغال الحل لا سيما فيما يتعلق بتصفية أرصدة الزبائن من سندات ونقود.

ومن جهة أخرى فلقد أنجزت أربع مهام تفتيشية في عين المكان لدى مؤسستي SOGEFÆ UB-Brokerage ومع نهاية سنة 2005 لم يستكمل أي وسيط أشغال التصفية المسندة إليه، باستثناء شركة آيضقعيًا

1-نزع الصفة المادية عن السندات:

سمح الانطلاق في نشاطات المؤتمن المركزي على السندات وماسكي الحسابات-حافظي السندات المؤهلين بالشروع في عملية الجمع ونزع الصفة المادية عن شهادات الأسهم وتجسيد القيد في الحساب فيما يخص كل القروض السندية التي بدئ العمل بها في السنوات الأخيرة.



يبين الجدول أدناه عدد حسابات السندات التي فتحها كل ماسك حسابات-حافظ سندات تم ضبطها بتاريخ 2005/12/31:

المجموع الأول	أشخاص معنويون	أشخاص طبيعيين	ماسك حساب-حافظ سندات
1.189	82	1.107	بنك الجزائر الخارجي
1.416	149	1.267	البنك الوطني الجزائري
376	34	342	بنك التنمية المحلية
862	31	831	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
755	44	711	القرض الشعبي الجزائري
1134	21	1.113	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
107	7	100	BNP Paribas El Djaza
5.839	368	5.471	المجموع الثاني

أما فيما يخص عدد السندات المنزوعة منها الصفة المادية التي ضبطتها الجزائر للتسوية بتاريخ 2005/12/31 ، فإن الكشف هو الآتي:

الأوراسي	الرياض-سظيف	صيدال	ماسك حساب-حافظ
12.157	24.315	18.768	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
28.665	77.435	31.259	بنك التنمية المحلية
157.526	977.745	132.416	بنك الجزائر الخارجي
24.745	642.910	55.095	البنك الوطني الجزائري
31.974	680.575	89.729	القرض الشعبي الجزائري
3.974	114.545	13.374	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
259.041	2.517.525	340.641	المجموع

الفصل الرابع

التعاون الدولي



التعاون الدولي :

1-التعاون مع هيئات الضبط:

تشارك لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، بصفتها عضوا في المنظمة الدولية للجان القيم، منذ سنة 2001 في أشغال هذه المؤسسة من خلال لجنة الرؤساء ولجنة الأسواق الناشئة واللجنة الجهوية لأفريقيا والشرق الأوسط.

وفي هذا الإطار، شارك ثلاثة إطارات من لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها في المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين للمنظمة الدولية للجان القيم الذي عُقد في أبريل 2005 بالعاصمة كولمبو (سريلانكا).

انصبّت المواضيع المتطرق إليها أساسا على ما يأتي:

- آثار إدراج مقاييس إوءعقوالصعوبات المعترضة في تنفيذها،
- الآفاق والتحديات والمخاطر المتصلة بالصناديق المضاربة (Hedge Funds)
- المشاكل المتصلة بالشفافية وبضبط الأسواق السندية،
- التحديات المتصلة بتنفيذ مبادئ المنظمة الدولية للجان القيم وآثارها على تحسين حماية المستثمرين، ومكافحة الجريمة المالية والتقليل من المخاطر الجهازية.

كما تشارك اللجنة التي لها العضوية أيضا في المعهد الفرنكوفوني للضبط المالي (IFREFI) منذ سنة 2002 في جميع التظاهرات التي ينظمها هذا المعهد.

وفي هذا الإطار شارك ثلاثة إطارات من اللجنة في ملتقى تكوين مستخدمي السلطات الفرنكوفونية لضبط الأسواق المالية الذي جرى في يونيو سنة 2005 ببروكسيل (بلجيكا).

انصبّت المسائل المدروسة على ما يأتي:

- الاعتماد والمراقبة وقواعد العمل المطبقة على الوسطاء في عمليات البورصة قِلاً
- الأشغال الأخيرة للمنظمة الدولية للجان القيم حول حالات الإفلاس التدليسية،
- تأطير وكالات التنقيط.



2- التعاون في إطار برنامج المساعدة للشراكة الأورومتوسطية:

–إنشاء شركة استثمار ذات رأسمال متغير:

يمكن أن تساهم عملية إنشاء هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة (شركات الاستثمار ذات الرأسمال المتغير والصناديق المشتركة للتوظيف في تطوير سوق رؤوس الأموال كما دلت على ذلك التجارب في العديد من البلدان. وما يشجع على إنشاء هذه الهيئات في الجزائر هي المزايا المختلفة التي تميز هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، ويمثل ذلك في السيولة واقتسام المخاطر وسهولة التوزيع والمبلغ الواحد المحدود للأسهم المقرر اكتتابها.

وانطلاقا من منظور دفع حركية هذه السوق، قامت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بالتعاون مع برنامج المساعدة للشراكة الأورومتوسطية "MEDA" بالمبادرة بمشروع إنشاء شركة استثمار ذات رأسمال متغير نقدية. واختير البنك الوطني الجزائري كمكلف بترقية هذا المشروع.

وتم تنفيذ المشروع الذي أثمر عن إعداد ملف اعتماد وكذا تحديد إجراءات داخلية لعمل شركة الاستثمار ذات الرأسمال المتغير.

واستفاد أحد مسيرري شركة الاستثمار ذات الرأسمال المتغير من متابعة تكوين ذي صلة بالمشروع لدى مسيرر أصول مالية في فرنسا. ويوجد الملف في الوقت الراهن قيد الدراسة لدى وزارة المالية بصفتها الجمعية العامة المؤهلة للترخيص للبنك العمومي بإنشاء شركة الاستثمار ذات الرأسمال المتغير.

–المساعدة في مجال الهندسة المالية والتمويل بالوساطة:

حدّدت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، في هذا الإطار، بمساعدة خبراء من برنامج المساعدة للشراكة الأورومتوسطية "MEDA"، برنامج تكوين لفائدة إطارات البنوك العمومية حول موضوع التمويل بالوساطة.



وتضمن هذا التكوين الموجّه للوسطاء في عمليات البورصة والمتخصصين في قيم الخزينة وماسكي الحسابات وحفظ السندات، الذي جرى في شهر ديسمبر 2005، السندات والطرق المختلفة للإصدار السندي والخبرة الحسابية.

ويرمي الهدف المنشود إلى تكوين نواة من المهندسين الماليين، على مستوى كل بنك عمومي، يكونون قادرين على تقديم المشورة للمؤسسات ومراقبتها في تركيب عمليات الإصدارات السندية.

—ملتقى حول عمل البورصة:

قامت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، في إطار المساعدة على عصنة بورصة الجزائر، بالتعاون مع خبيرين من برنامج المساعدة للشراكة الأوروبية متوسطة شطظن، بتنظيم ملتقى تكويني لفائدة جميع المتدخلين في السوق.

وعالج الملتقى الذي جرى بالجزائر العاصمة من 19 إلى 21 نوفمبر سنة 2005 الموضوع الآتي:

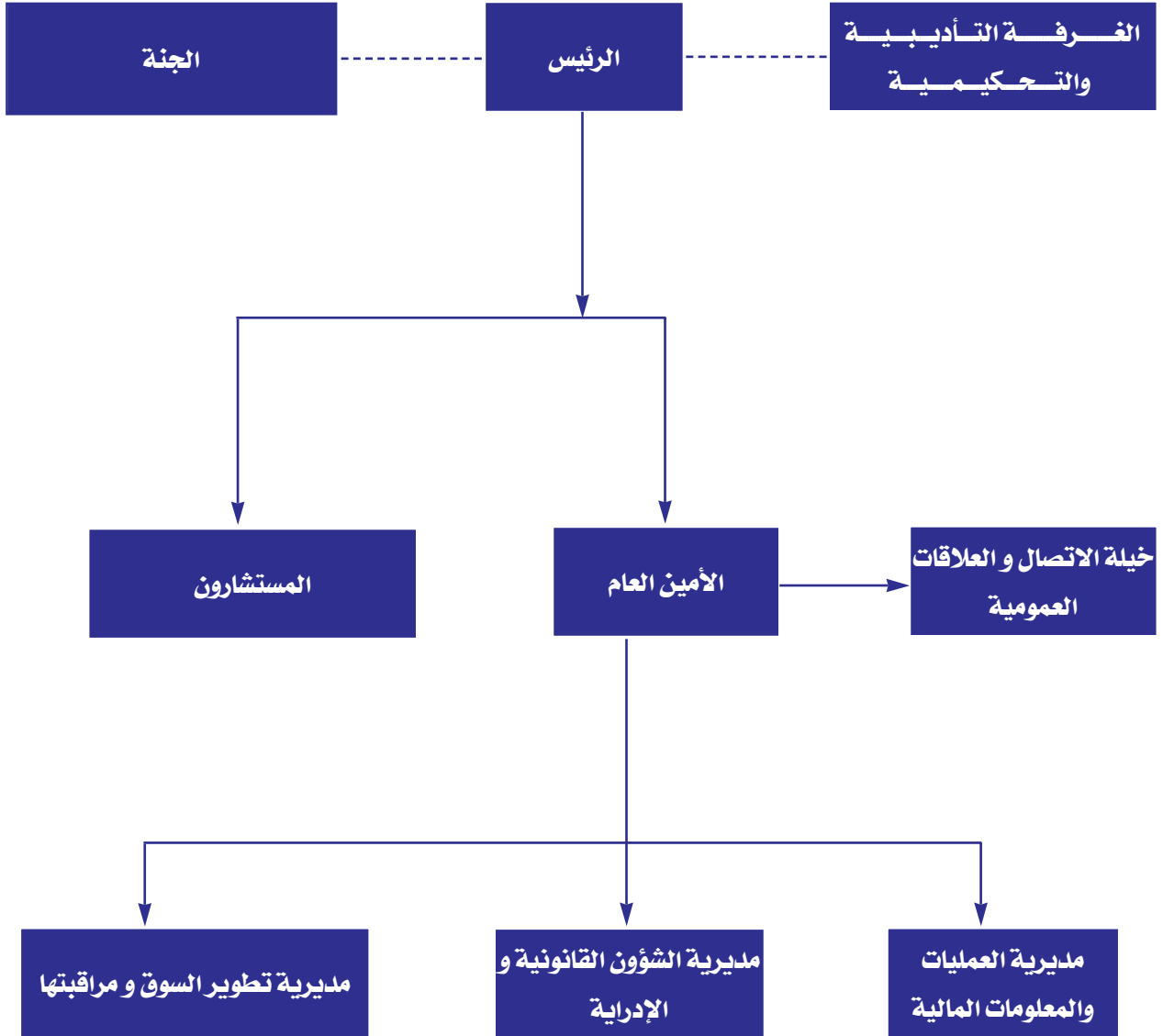
• تنظيم بورصة قيم منقولة وعملها:

يتمثل هدف هذا الملتقى في جعل المحترفين في السوق يألفون مختلف نماذج الأسواق المطبقة في ساحات البورصة ولا سيما فيما يتعلق بمنظومات التفاوض والمقاصة والتسوية والتسليم.

ملاحقہ



الهيكل التنظيمي للجنة تنظيمي عمليات البورصة و مراقبتها



الملحق الأول

بعض المؤشرات عن الشركات المسعرة

الوحدة: دج

الرياض - سطيف (x)

المؤشرات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
رقم الأعمال	22.226.849.524	20.233.740.828	13.390.790.363	8.370.063.169	6.443.396.999	4.682.384.333	4.562.842.692
النتيجة الصافية	2.278.930	1.598.466.612	178.193.899	812.872.738	1.394.556.002	897.744.445	1.174.207.401
أرباح الأسهم المدفوعة	230	230	138	115	80.5	لا شيء	لا شيء

مجموعة صيدال (x)

المؤشرات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
رقم الأعمال	4.666.786.913	4.201.749.206	5.264.243.108	5.820.808.044	6.129.511.715	6.578.621.559	6.720.842.200
النتيجة الصافية	721.774.511	271.109.221	379.710.902	187.339.238	482.290.897	456.231.457	430.555.200
أرباح الأسهم المدفوعة	36	20	13.60 و 40	9	24	20	20

قوائم مالية موطدة

مؤسسة تسيير نزل الأوراسي

المؤشرات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
رقم الأعمال	763.304.360	888.725.934	949.559.286	1.134.090.205	1.200.788.520	1.431.664.408	1.643.910.838
النتيجة الصافية	174.505.689	174.032.289	198.813.331	249.881.880	301.869.408	356.494.089	472.861.974
أرباح الأسهم المدفوعة	19	20	22	25	30	35	40



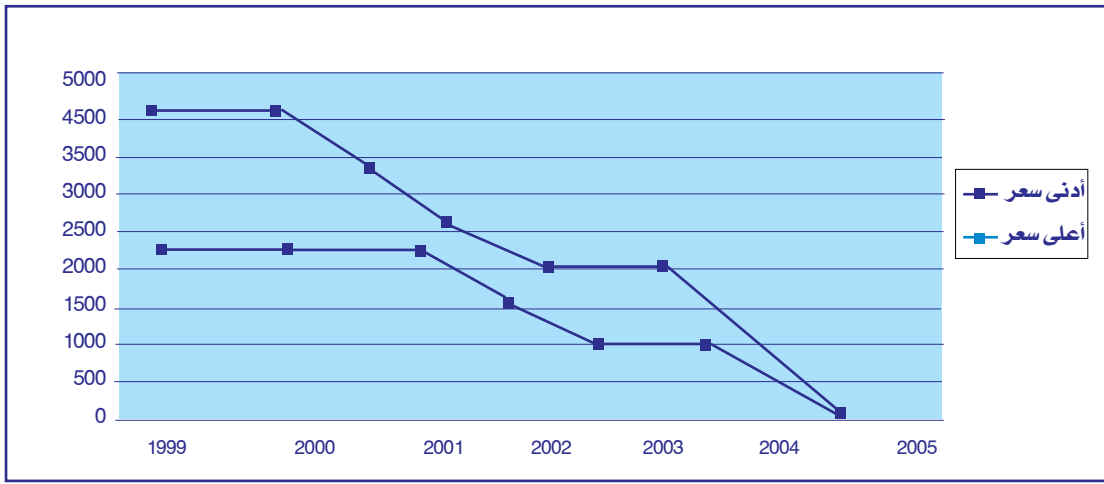
15/03/2005 في 01-05	102.43 99.16 96.65	3.50% 4.00% 4.20%	27/12/2011 31/03/2014 31/03/2016	7 سنوات 9 سنوات 11 سنة	10 ملايين درج 1.8 مليار 3.3 مليار 4.9 مليار	سونغاز "مؤسسية" الشطر الأول (عادة فتح) الشطر الثاني الشطر الثالث
27/04/2005 في 02-05	100	3.50% 3.75% 4.00% 4.25% 5.00% 7.00%	2011/05/22	6 سنوات	15.9 مليار درج	سونغاز "الجمهور الواسع"
02/05/2005 في 03-05	98.91	4.00%	18/05/2011 20/07/2010	6 سنوات	12.32 مليار درج	الخطوط الجوية الجزائرية مؤسسية
26/06/2005 في 04-05	102.23	2.75%	20/07/2010	5 سنوات	5 ملايين	المؤسسة الوطنية للأشغال البترونية "مؤسسية" اتصالات الجزائر "مؤسسية"
17/10/2005 في 05-05	99.92 99.75	2.75% 3.00%	13/11/2007 13/11.2008	سنتان (2) 3 سنوات	6.5 ملايين 3.35 مليار درج 3.15 مليار درج	الشطر الأول الشطر الثاني
10/11/2005 في 06-05	100.09 100.12	3.00% 3.50%	11/12/2010 11/12/2011	5 سنوات 6 سنوات	8 ملايين درج 4.08 ملايين درج 3.92 ملايين	المؤسسة الوطنية للحضر "مؤسسية" الشطر الأول الشطر الثاني
21/12/2005 في 07-05	100.34 101.05	3.75% 4.00%	18/01/2011 18/01/2012	5 سنوات 6 سنوات	5 ملايين درج 2.930 مليار درج 2.070 مليار درج	سيدينا "مؤسسية" الشطر الأول الشطر الثاني
					62.72	المجموع

وصل المبلغ الإجمالي للقروض السنديّة أثناء سنة 2005 إلى 62.72 مليار درج.

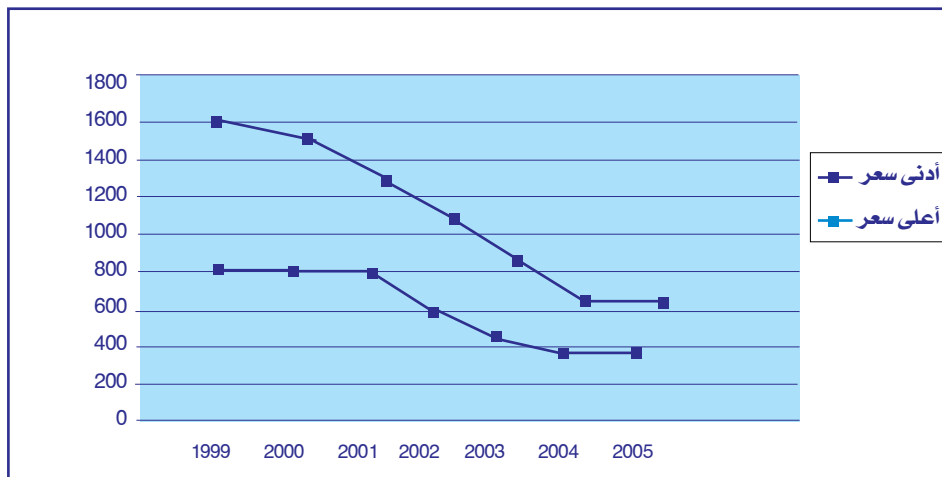


أسعار الأسهم والسندات

أسعار سهم الرياض - سطيف							
السعر/السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
أعلى سعر	2340	2325	2300	1645	1045	1050	غ.م
أدنى سعر	2300	2325	1560	1050	945	1000	غ.م

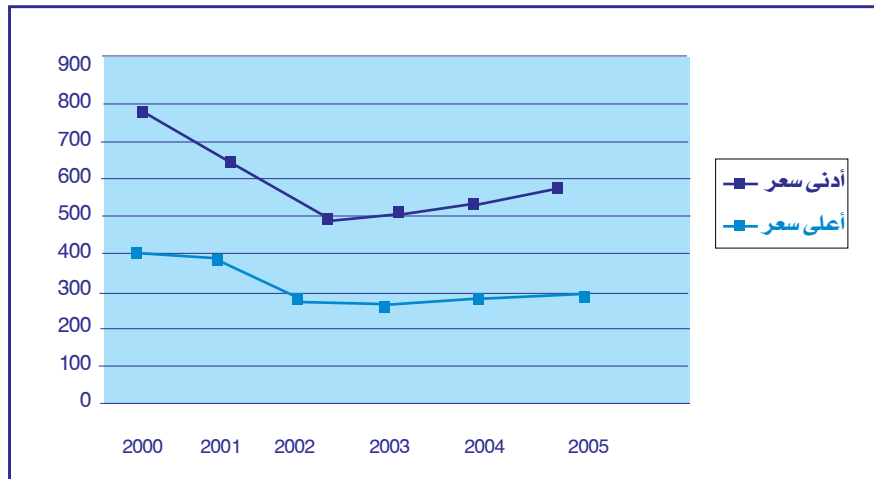


أسعار سهم الرياض - سطيف							
السعر/السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
أعلى سعر	825	800	795	585	470	360	360
أدنى سعر	765	710	510	510	395	345	345





أسعار سهم الرياض - سطيف						
السنة/السعر	2000	2001	2002	2003	2004	2005
أعلى سعر	405	380	275	270	280	300
أدنى سعر	365	260	210	250	260	265





عرض حسابات لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها
حصيلة سنة 2005 - الأصول

الجدول الأول

رقم الحساب	الأصول	المبلغ الإجمالي	الاهتلاك أو المؤونة	المبلغ الصافي	المجاميع الجزئية
	استثمارات				122.506.514.92
20	نققات تمهيدية				
21	قيم غير مادية				
22	أراض			133.442.40	
23	إنشاء مركب	321.691.50	188.249.10		
24	تجهيزات الإنتاج			122.261.669.17	
25	تجهيزات اجتماعية	161.693.668.97	39.431.999.80		
28	استثمارات جارية	228.908.51	117.505.16	111.403.35	
	المجموع الثاني	162.244.268.98	39.737.754.06	122.506.514.92	122.506.514.92
	مخزونات				311.344.85
30	بضائع				
31	مواد ولوازم	311.344.85			
33	منتجات نصف				
34	مصنعة				
35	منتجات وأشغال				
36	جارية				
37	منتجات كاملة				
	الصنع				
	نفايات ومهملات				
	مخزونات في الخارج				
	المجموع الثالث	311.344.85		311.344.85	311.344.85
	ديون مستحقة على الغير				65.649.402.65
42	ديون الاستثمار	95.000.00		9.500.00	
43	ديون المخزونات				
44	ديون مستحقة على الشركاء والشركات				
45	تسبيقات على الحساب			9.300.00	
46	تسبيقات الاستغلال				
47	ديون مستحقة على الزبائن	9.300.00			
48	أموال جاهزة			455.670.872.47	
40	حسابات مدينة من الخصوم	455.670.872.47			
			1.103.174.97	45.521.414.81	
	المجموع الرابع	66.752.577.62	1.103.174.97	65.649.402.65	65.649.402.65
88	نتيجة السنة المالية المجموع العام	229.308.191.45	40.840.929.03	188.467.262.42	188.467.262.42

حصيلة سنة 2005 لأ الخصوم

الجدول الثاني

رقم الحساب	الخصوم	المبلغ	المجاميع الجزئية
	الأموال الخاصة		
10	أموال الشركة		
12	منح المساهمة		
13	الاحتياطات		
14	إعانات الاستثمار	186.341.358.24	
15	فارق إعادة التقويم		
16	أموال خاصة أخرى		
17	اتصالات بين الوحدات		
18	نتائج قيد التخصيص		
19	مخصصات عن الخسائر والأعباء		
	المجموع الأول	186.341.358.24	186.341.358.24
	الديون		
52	ديون الاستثمار	561.773.48	2.125.904.18
53	ديون المخزونات		
54	حيازات الحساب	376.877.40	
55	ديون إزاء الشركاء والشركات		
56	ديون الاستغلال		
57	تسبيقات تجارية	1.187.253.30	
58	ديون مالية		
50	حسابات دائنة من الأصول		
	المجموع الخامس	2.125.904.18	2.125.904.18
	نتائج السنة المالية		
	المجموع العام	188.467.262.42	188.467.262.42



النتيجة الإجمالية للسنة المالية

الجدول الثالث

المبلغ الدائن	المبلغ المدين	تعيين الحسابات	رقم الحساب
34.087.350.23	1.843.144.02 11.578.980.09	بيوع البضائع	70
		بضائع مستهلكة	60
		الهامش الإجمالي	80
		الهامش الإجمالي	80
		الإنتاج المبيع	71
		الإنتاج المخزون	72
		إنتاج الشركة لنفسها	73
		الخدمات المقدمة	74
		نقل أعباء الإنتاج	75
		مواد ولوآزم مستهلكة	61
		خدمات	62
20.665.226.12		القيمة المضافة	81
20.665.226.12	22.982.726.42 1.499.622.54 21.726.07 926.224.03 11.912.944.47	القيمة المضافة	81
		عائدات مالية	76
		إنتاج مختلف	77
		نقل أعباء الاستغلال	78
		نفقات المستخدمين	63
		ضرائب ورسوم	64
		نفقات مالية	65
		نفقات مختلفة	66
		مخصصات للاهلاك	68
20.665.226.12	37.343.243.53	واحتياجات المجموع	
	16.678.017.41	نتائج الاستغلال	83
65.251.457.40	48.573.439.99	نتائج خارج الاستغلال	79
		أعباء خارج الاستغلال	69
16.678.017.41		نتائج خارج الاستغلال	84
		نتائج الصافية	85
16.678.017.41	16.678.017.41	نتائج التصفية	85
		نتائج الاستغلال	83
		نتائج خارج الاستغلال	84
		النتيجة الإجمالية للسنة المالية	880
		ضريبة أرباح نتيجة السنة المالية	889
			88